

أخيراً حكومة قطر المنتفخة تعود لحجمها الطبيعي «جزيرة صغيرة»

قحطان السيوي

للإرهاب ولم يحدث شيء لقطر. الدوحة منذ عام ٢٠١١ دعمت مجموعات من الإرهابيين القريبين من تنظيم القاعدة الذين يقاثلون في سورية، بالمقابل وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون كشفت في إحدى إيميلاتها أن قطر تمول تنظيم داعش وجماعات راديكالية أخرى ويجب التصدي لها، وهذا ما ورد في صحيفة «الفايننشال تايمز». إن حكومة قطر التي فعلت المزيد لتغذية التطرف وانتشار الطاعون الإرهابي الحالي في العالم، والتي تضخم حجمها بومر الغرور، مع مشكلات وصعوبات خطيرة تواجهها، وأدت عملياً إلى تراجع كبير جداً في دورها المصطنع على الساحتين الإقليمية والدولية، تعود إلى حجمها الطبيعي.

وعم ذلك، يرى بعض المراقبين أن حكومة قطر الحالية وبحجمها القادي الصغير سستمر في دعم الإرهاب العالمي، ربما لم تكن حكومة قطر تنصير أن تلجأ السعودية والدول الخليجية الأخرى إلى هذا المستوى من العقوبات من شركائها بالأسس في تمويل الإرهاب في سورية، ولكن ذلك حصل!

المصالح الدولية ربما ستدفع الاستعمار القديم والحديث للتخلي عن بعض حلفائهم الإقليميين لترتكب على قارة الطريق، وهذه هي حال حكومة قطر المنتفخة، وربما وليس شحماً، فهي تعود إلى حجمها كشيء جزيرة صغيرة، وربما جزيرة صغيرة بعد إغلاق الممر البري الوحيد مع السعودية، وستصبح حكومة قطر مثل عداء شارك في بطولة عالمية وفاز بميدالية ذهبية، لكنها أخذت منه لاحقاً لاكتشاف تعاطيه المنشطات.

ومضاعفات اقتصادية كبيرة على قطر منها قطع خطوط لوجستية، على سبيل المثال، إغلاق منفذ سلوى لقطع إمداد قطر بالسلع، ومنع مرور طائرات الخطوط القطرية فوق السعودية، ومنع تداول الريال القطري، وتم تخفيض التصنيف السياحي لدولة قطر، وهو ما ألحقت إليه بعض وكالات التصنيف والذي سيؤدي لأثار سيئة اقتصادياً.

ما يحدث اليوم هو أكثر من رسالة، بل هو تطبيق فعلي لتباين المصالح، ففي ٢٢ أيار الماضي نظمت أكبر أربعة مراكز بحثية أميركية مؤتمراً في واشنطن برعاية «منظمة الدفاع عن الديمقراطية»، بعنوان «قطر والإخوان المسلمين»، واستعرض، خلال المؤتمر أدق تقريرين عن دعم قطر للإرهاب يعودان لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، وفي هذين التقريرين أسماء العديد من القطريين المطلوبين لاتهمهم بتحويل ودعم الجماعات الإرهابية في أنحاء متفرقة من العالم والمنطقة، ومنهم: رئيس اتحاد كرة القدم القطرية السابق عبد الرحمن العمير، والمدير السابق في بنك قطر المركزي خليفة السبيعي، وهو الممول الرئيس لجبهة النصرة، وعبد العزيز العطية الذي تم القبض عليه في لبنان في ٢٠١٧ لتموله جبهة النصرة، وهو ابن عم وزير خارجية قطر السابق، وشقيق مستشار أمير قطر الحالي حمد العطية، وسلمته السلطات اللبنانية إلى قطر تحت ضغوط مارسها الدولة.

الإدارة الأميركية كانت ولا تزال تعرف دور حكام قطر في تمويل الإرهاب، لكنها تجاهلتها، وكشف وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت جينس، وهو رئيس اللجنة الخارجية للكونغرس حالياً، أن الكونغرس تقدم إلى إدارات أميركية عديدة منذ ٢٠١٣ بسبعة خطابات يطالب فيها واشنطن بالتدخل الصارم لوقف تمويل قطر

الإقليمية، وتراجعت عوائد استثمارات قطر المشبوهة فيما سمي المعارضة السورية المسلحة لتتصالح باستمرار مع إخفاق حركة المسلحين الإرهابيين على الأرض السورية في تغيير ديناميكية الحرب، وشعر حكام قطر المتورطون في سفك الدم السوري أن دورهم العربي بدأ يتقزم، ناهيك عن الصعقة التي تلقتها حكومة قطر نتيجة إخفاق مشروع تمويل الإرهاب العالمي وخاصة في سورية.

كل ذلك وغيره جعل أمير قطر الجديد الصغير يملك أسبياً عديدة تجعله يعتقد أن العالم ينقلب ضد حكومته، وهو يواجه التركة المثقلة بالأخطاء التي ورثها عن والده.

ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» بعددها بتاريخ ٦ حزيران الجاري، أن الدوحة دفعت مبالغ كبيرة لإطلاق سراح أشخاص قطريين كانوا محتجزين؛ منها ٣٠٠ مليون دولار ذهبت إلى تنظيمات متطرفة في سورية، معظمها إلى جبهة النصرة التي باتت معروفة بـ«جبهة تحرير الشام» الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة.

مؤخراً ظهرت الخلافات التنكيكية بين قطر والسعودية، الشركاء في دعم وتمويل الإرهاب العالمي وخاصة في سورية، واتخذت السعودية وحلفاؤها خطوة غير عادية وقطعت العلاقات الدبلوماسية وطرق النقل والمواصلات مع قطر، التي اتهمت بأنها تغذي التطرف والإرهاب، والسعودية، والداعمة والمولة بدورها للإرهاب، تنهت قطر بتمويل الإرهاب، والسياسي الذي زعزع استقرار المنطقة، واعتبروها دولة شاذة ومزعجة تسمي للتصرف بمسئولية يفوق قدرتها من الناحية الدبلوماسية، والتدخل في الشؤون الإقليمية، وتمول الجماعات المتطرفة، في سورية وليبيا، وستؤدي العقوبات إلى خسائر

في شهر حزيران عام ٢٠١٤ نشرت مقالاً في صحيفة «الوطن» بعنوان «متى تعود حكومة قطر المنتفخة لحجمها الطبيعي». قطر شبه الجزيرة الصغيرة القابعة على كثف الخليج العربي، تملك مخزوناً كبيراً من الغاز، وأقيم على أرضها القاعدة العسكرية الأميركية الأكبر في الخليج، وأعتقد حاكمها السابق حمد آل ثاني، متوهماً أنه يمكن تضخيم حجم إمارته على الصعيد السياسي العربي والدولي، من خلال نثر أمواله الوفيرة في عالم عربي مضطرب، ونصب نفسه داعماً لقوى الإرهاب التكثيري العالمي بدءاً من تنظيم القاعدة، وانتهاء بتنظيم الإخوان المسلمين، وتبني ما سمي مشروع الربيع العربي داعماً لجموعات المسلحة الإرهابية.

وقبل الربيع العربي وتحول إلى شتاء داكن، وحاول حاكمها إظهار قوة إعلامية تضليلية من خلال قناة «الجزيرة» الفضائية، ووصل حاكم قطر حمد إلى مرحلة اليأس والإحباط، ليتنازل عن منصبه لصلحة ابنه في عام ٢٠١٣، وليترك الأمير الصغير يتخبط في التعامل مع العواقب.

وأول حزيران ٢٠١٤ نشرت صحيفة «الصادني تايمز» معلومات عن فضيحة خطيرة أكدت الرشاش التي دفعها حكومة قطر، لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢، واستمر أفول نجم قطر مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فبعد تولي الأمير الصغير المنصب، عزلت حكومة الإخوان المسلمين في مصر التي تدعمها قطر مالياً وسياسياً، ودخل الرئيس محمد مرسي السجن، وبرز على السطح خلاف حاد بين شركاء ممولي الإرهاب العالمي السعودية وقطر، وأظهر المشهد تحطم إستراتيجية قطر

تخطب أجدات تركيا والميليشيات التي تضمها هو السبب

تأجيل ثالث لـ«أستانا ٥»!

مازن جبور

بعد تأجيلين سابقين، بدأ أن تركيا كانت السبب وراءها نتيجة تخطب أجداتها والميليشيات المسلحة التي تضمها، رجع الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون دول الشرق الأوسط وبدلان إفريقية نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف أن تنطلق الجولة الخامسة من اجتماعات أستانا حول سورية بداية شهر تموز المقبل.

ويبدو أن عملية العرقلة التي تتم لعقد اجتماع أستانا ٥ من قبل تركيا تأتي لعدة أسباب في أولها انطلاق عملية تحرير مدينة الرقة من قبل قوات سورية الديمقراطية - قسد، المدعومة من التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، حيث يعد إشراك «قسد» في المعركة نقطة الخلاف الأبرز بين واشنطن وأنقرة، نظراً لأن «وحدات حماية الشعب» الكردية تشكل العمود الفقري لها، والتي ترى فيها أنقرة امتداداً لـ«حزب العمال الكردستاني»، وتصفها بـ«الإرهاب».

ومن جهة ثانية، فإن تركيا لن تذهب إلى اجتماع أستانا التي تعتبر ضامنة فيه وبالأخص مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» التي نتجت عن اجتماع «أستانا ٤» في ظل حجم الاقتتال الذي يطغى على منطقة ادلب الحدودية مع تركيا والتي تعتبر إحدى المناطق الأربع المشمولة بمذكرة مناطق تخفيف التصعيد. وتعتبر أنقرة المترجم للميليشيات المسلحة المتواجدة فيها والتي انضمت إلى الاتفاق.

ففي ادلب تعمل جبهة النصرة الإرهابية على ابتلاع ميليشيات أنقرة المسلحة الواحدة تلو الأخرى وكان آخرها هجوم «النصرة» على مدينة معرة النعمان، وإيقاف الهجوم والسحب النصرة من المدينة بعد اتفاق مع ميليشيا جيش ادلب الذي يقضي بحل «الفرقة ١٣» التابعة لـ«الحر».

كما أن عملية الانشقاق التي قامت بها مجموعة مسلحة منضوية في عملية «درع الفرات» التي تدعمها تركيا، وانضمامها إلى الجيش العربي السوري، بالإضافة إلى عودة العديد من العائلات التي خرجت باتجاه الشمال السوري بموجب اتفاقيات المصالحة التي جرت مؤخراً، كل ذلك يمكن أن يدفع أجدات إلى عرقلة اجتماع أستانا المقبل. على خط مواز، شكل الخلاف الخليج القطري والذي استهدفت فيه جماعة الإخوان المسلمين المدعومة من تركيا وربما رأت أنقرة أنها المقصودة في التحرك، وباتت في حيرة من أمرها نظراً لانعكاس الخلافات الخليجية على الميليشيات المسلحة التي تضمها، وكذلك على المعارضة التي ترعاها وفي مقدمتها «الائتلاف».

كل العوامل السابقة شكلت دوافع لتركيا لعدم الذهاب إلى اجتماع جديد في أستانا ولعلها تبحث عن ترتيب جديد لأجداتها قبل أن تحضر الاجتماع المقبل في العاصمة الكازاخية.

وأوضح بوغدانوف في حديث لوكالة «سبوتنيك» الروسية للأخبار أمس، أنه «تجري الآن محادثات مع إيران وتركيا لإجراء جولة جديدة من اجتماعات أستانا حول سورية بعد شهر رمضان»، مبيئاً أن «جولة أخرى من المحادثات ستجري في جنيف بعد اجتماع أستانا مباشرة».

يذكر أن بوغدانوف أعلن في وقت سابق أنه تم تحديد الـ ٢٠ من حزيران الحالي بشكل أولي كموعد للجولة القادمة من اجتماع أستانا حول سورية، بعد أن كان مقرراً سابقاً في الـ ١٢ والـ ١٣ من حزيران، حيث أكد مصدر مقرب من اجتماع أستانا أن المشكلة أن تركيا تعيق عملية التنسيق تحت ذرائع مختلفة وهذا يظهر أنها ليست جاهزة بعد لعقد اجتماع أستانا في الـ ١٢ من حزيران الجاري.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش حفل استقبال أقامته سفارة جمهورية روسيا الاتحادية، الاثنين، بعيد روسيا الوطني في فندق «داما روز» بلديش، قال المقادد حول العراقل التي تم وضعها في مسار أستانا حيث كان من المقرر أن تنعقد الجولة الخامسة منها اليوم إلا أنه تم تأجيلها إلى الـ ٢٠ من الشهر الجاري من مبدئياً قال المقادد: «نحن نتابع هذه المواضيع ونحن كما جرت العادة لا نقفنا بالذوق الذي تقوم به تركيا لأنه دور داعم معتبراً أن رفض المعارضة الإرهابية، وهذا لا يخفى على أحد، لكننا نسعى نحن والأصدقاء الروس والأشقاء الإيرانيون لتابع مسيرة أستانا لأننا نعتقد أنها طريق يؤدي الغرض المطلوب على الرغم من كل العراقل التي تضعها الحكومة التركية في طريق ذلك».

ماتيس ينفي وجود خلافات في المواقف بين ترامب وتيلرسون

بوتين ينبه سلمان لمخاطر الوضع في قطر

والدوحة تقترب أكثر من الموقف الروسي حيال سورية

من السفر والسياحة، أمر خاطئ لا يمكن تصويبه، وأن إظهار قطر على أنها منضبة أمر لا يفيد المنطقة.

وعما إردوغان سلمان إلى اتخاذ مواقف بناءة والإقدام على حل الأزمة الخليجية الحاصلة، على اعتبار أن السعودية تأتي في مقدمة الدول الخليجية وتعتبر أقوامه.

في سياق متصل، ذكر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أن أردوغان سيبحث الأزمة الخليجية القطرية مع نظيره الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وفي واشنطن، تحدث ترامب عن أن «قطر ستوقف في النهاية عن تمويل الإرهاب»، وشرح أن الأزمة القطرية هي من منجزات زيارته الأخيرة إلى منطقة والتي تضمنت «اتفاقيات بقيمة ٣٥٠ مليار دولار من الاستثمارات العسكرية والاقتصادية في الولايات المتحدة»، حسبما نقل موقع «عربي ٢١» وتابع: «واحدة من الأمور الكبيرة التي قمنا بها، والتي تورطنا، ما يحدث في قطر، والأمور تجري على نحو إيجابي».

وأضاف: «نحن نؤيد تمويل الإرهابيين، وهم في النهاية سيقفون تمويل الإرهاب، وهذه ليست معركة سهلة، بل معركة سننتصر بها».

وبدوره، أوضح وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس، موقف بلاده حيال قطر في جلسة استماع بمجلس النواب الأميركي، ورداً على سؤال من النواب حول سبب إصدار الإدارة الأميركية التعليقات الرامية إلى الضغط على قطر دون النظر إلى السعودية قال ماتيس: «الوضع معقد لأن تلك الدول لديها رؤيتها الخاصة حول إحراز تقدم على صعيد محاربة الإرهاب. هناك أرضية مشتركة وهذا ما كان الرئيس ترامب يحاول تعزيزه في رحلته إلى السعودية».

وتابع بالقول: «نرى قطر مثلاً التي تضم أكبر المجتمع وضعه على المسار الصحيح للقيادة المشتركة. أؤمن أن أمير قطر ورت وضعاً صعباً جداً ومعقداً وهو يحاول تغيير اتجاه المجتمع ووضع على المسار الصحيح ولكننا نؤمن أيضاً أن تمويل أي جماعة إرهابية هو أمر مضر بكل الجهود التي نبذلها وعلينا أن نحاول العمل لإصلاح هذا الأمر». ورفض ماتيس الحديث عن تناقض بين ما قاله الرئيس ترامب وما قاله وزير الخارجية ريكس تيلرسون عن الوضع قائلاً: إن تصريحات ترامب جاءت في أعقاب عودته من الشرق الأوسط.



من لقاء سابق بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز (عن الأنترنيت)

وزير الخارجية القطري دعم لقاء أستانا، وأكد أنه سوف يقدم المساعدة الممكنة لإنجاحها، بما في ذلك اتصالاتهم «على الأرض».

وأشار الجانب الروسي أيضاً أنه لا يعتمد على شخص معين، بما في ذلك الرئيس الأسد، وأنه من المهم جداً أن يحدد السوريون أنفسهم دون أي استثناء مصير سورية وفق قرار مجلس الأمن.

في أنقرة، رفض الرئيس التركي رجب طيب

المنطقة». وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن هناك اختلافات (مع روسيا) في طرق تحقيق الاستقرار، وعلى وجه الخصوص، أن «الدوحة لا تؤيد دخول الرئيس الأسد في الانتخابات الرئاسية السورية، وبقاءه في السلطة في حال فوزه».

وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن موسكو تعتبر دور قطر ودول الخليج الأخرى في عملية التنسيق في محادثات أستانا، دوراً مهماً. ووفقاً له، فإن

موقف إسرائيل: السعودية ستجته لتأييد تقسيم سورية

الموقف - وكالات

موقع إسرائيلي: السعودية ستجته لتأييد تقسيم سورية

الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة. وبحسب المركز، فإن توجه السعودية لتعزيز علاقاتها مع نظام السيسي سيدفعها إلى الاستجابة لمطالب القاهرة المتعلقة بتبني سياسات معادية لأنقرة.

وفي سياق متصل، قال المحلل الإسرائيلي جاي إليستر: إن الإجراءات السعودية أفضت بشكل مباشر إلى تعزيز بيئة إيران الإقليمية، وحسنت من مكانتها الاستراتيجية.

وفي تحليل نشره موقع «وللا» الإخباري الإسرائيلي، الثلاثاء، أشار إليستر إلى أنه في حال تواصلت الأزمة الحالية وتعاطلت الإجراءات التي اتخذتها السعودية ودول عربية أخرى بحق قطر، فإن هذا «يبدئ بتشكيل محور إقليمي جديد سيضم إيران وتركيا وقطر»، منوها بأن دولا أخرى يمكن أن تنضم لهذا التحالف.

توقع مركز بروشليم لدراسة الجمهور والدولة» الإسرائيلي، أن تتجه السعودية لتأييد تقسيم سورية من أجل حل الأزمة القائمة في هذا البلد، وذلك من أجل «الإضرار بالمصالح التركية». وأوضح المركز الذي يرأسه مجلس إدارته، وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي السابق دوري غولد، في ورقة تقديم موقف نشرها مساء الإثنين، أن احتجاز تركيا إلى جانب قطر في الصراع الدائر مع السعودية سيغري صناع القرار في الرياض بتغيير مواقفهم من الشأن السوري، وأشار المركز وفق مواقع معارضة إلى أن السبب الثاني الذي يدفع السعودية للسعي للمصالحة التركية في سورية يتمثل بالتقارب الكبير في العلاقة بين الرياض ونظام

في غضون ذلك، حركت الدوحة مواقفها من الأزمة السورية لتقترب بها من الموقف الروسي، وأكد وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أن مسألة الدور المستقبلي للرئيس بشار الأسد لن تكون نقطة خلاف بين الدوحة وموسكو.

وفي مقابلة مع صحيفة «فيدوموستي» الروسية أكد آل ثاني، أن «الرئيس (بشار) الأسد لن يقف بين روسيا وقطر، وأن الهدف المشترك في المستقبل القريب هو إنهاء التصعيد في سورية». ووفقاً له «من أجل حل النزاع السوري يجب أن تتعاون جميع الأطراف، لأن كل من قطر وروسيا في حاجة إلى سورية موحدة وليس إلى سورية مقسمة، والأولوية المشتركة هي الاستقرار والأمن في

دعا «الجميع» إلى تقديم «تنازلات مؤلمة لإنهاء المأساة»

مسعد: رفض معارضة الخارج محاورة السلطة سبب استعصاء الأزمة

جاء بعده حوالي ١ و٢ فيينا٢ والقرار الأسفي ٢٢٥٤ وهم أوضحوه لأنه اختلف على تفسيره، فالدولة تقول كيف يمكن تطبيق الديمقراطية والعلمانية، والإرهاب شغل وهم يقولون عندما نستلم نوقف الإرهاب وهذا معناه أنهم متحالون مع الإرهاب.

وجاء في بيان صادر عن «حزب المؤتمر الوطني من أجل سورية علمانية»، حول برنامج الحد الأدنى الوطني للحزب «و للمعارضة السورية بالداخل» أن «الديمقراطية ممارسة مؤسسية لا تكون إلا في دولة مؤسسات أي دولة وطنية (حديثة/علمانية) والمبادئ فوق الدستورية وتسلل خطوط الخروج من الأزمة والوثائق الـ ٢٢٠ صفحة التي قدمت لدى ميستورا بما يشمل التنمية المستدامة وإعادة الإعمار وعودة المهجرين».

وقاشه على دستور سابق، والدستور الجديد لسورية هو بناء على بيان فيينا ١ و٢، والقرار الأممي ٢٢٥٤، والدولة السورية موافقة عليهما، أما الرياض فتواصل العودة إلى بيان جنيف ١ والذي هو بدوره غير واضح وكان واضحاً ما

ويشكل نهائي مع القوى المتسببة بالأزمة والقبول بكافة المعارضة الداخلية والخارجية وكل من هو ليس بالسلطة يجب عليهم الجلوس معه إضافة إلى التوقف عن استدراج عروض المال والسلاح والتدخل الخارجي كما عليهم القبول بالوثائق التي حدها مسار حميميم السياسي».

وأضاف: «فقط المعارضة الخارجية وتناقشنا في بيان حميميم وتعهد عليه وتقمنا بذلك».

وحول التزامهم ببيان حميميم قال مسعد: «طبعاً، بالإضافة إلى خطة الخروج الآمن من الأزمة والمبادئ فوق الدستورية وتسلل خطوط الخروج من الأزمة والوثائق الـ ٢٢٠ صفحة التي قدمت لدى ميستورا بما يشمل التنمية المستدامة وإعادة الإعمار وعودة المهجرين».

وقاشه على دستور سابق، والدستور الجديد لسورية هو بناء على بيان فيينا ١ و٢، والقرار الأممي ٢٢٥٤، والدولة السورية موافقة عليهما، أما الرياض فتواصل العودة إلى بيان جنيف ١ والذي هو بدوره غير واضح وكان واضحاً ما



رئيس وفد معارضة الداخل «منصة حميميم» اليان مسعد

ترفض محاورة السلطة وهذا ما سبب الاستعصاء والأضرار». وأضاف مسعد: يجب أن يتنازلوا للشعب السوري، معتبراً أن المطلوب منهم «قطع العلاقة تماماً

فيدرالية سياسية». وختم بعبارة «فإما السلام والنظر إلى المستقبل وإما الخراب». وحول الجهة التي يقصدها مسعد من تصريحه قال «الوطن»: «مس المعارضة الخارجية التي

سامر ضاحي

دعا رئيس وفد معارضة الداخل «منصة حميميم» اليان مسعد «الجميع» إلى تقديم «تنازلات مؤلمة لإنهاء المأساة» التي تمر بها سورية، مشدداً على أنه «يجب ألا يغلو شيء في سبيل الوطن وليلق شلال الدم». كما دعا إلى تشكيل «جبهة واسعة من القوى الوطنية الديمقراطية تتصدى لمجمل الاستحقاقات الدستورية والوطنية والنهادية إلى مؤتمر وطني سوري عام لا يتعارض مع مبادرة رئيس الجمهورية (بشار الأسد) في خطابه في كانون الثاني ٢٠١٢، للخروج من الأزمة بعد التعديل بحسب المتغيرات السياسية، بل يسير به»، وسماه «مؤتمر الوطنيين الديمقراطيين العلمانيين».

وكان مسعد نشر تصريحاً على صفحته في موقع «فيسبوك» أول من أمس، قال فيه: إنه «في لحظة ما سينخذ القرار ويتنازل مؤلمة من الجميع لإنهاء المأساة ولكن يجب ألا يغلو شيء في سبيل الوطن وليقف شلال الدم». وأضاف: «على الجميع القبول بهوية سورية الديمقراطية العلمانية وبالاعتماد على الإدارة الموسعة وفضل سلطات، لا تقسيم ولا